دستور مصر الجديد.. توقعات قاتمة

كتب إريك تراجر

يعكس مشروع الدستور الجديد في مصر التحالف بين الأحزاب السياسية اليسارية والأطراف الفاعلة في الدولة العميقة التي ساعدت في الإطاحة بالرئيس محمد مرسي من الحكم في تموز/يوليو. إن قوة هذا التحالف – وقدرته على تحقيق تفويض مقنع في الاستفتاء الدستوري في يناير – على المدى القصير، ستحدد فيما إذا كان بإمكان التحول السياسي في البلاد أن يمضي قدماً أم لا. أما على المدى الطويل، فإن التوقعات لمستقبل مصر تظل قاتمة: فإما أن يتم تطبيق الإنفاق الحكومي الهائل المنصوص عليه في الدستور الجديد، الأمر الذي سيترتب عليه حدوث آثار اقتصادية سلبية، أو لا يتم تطبيق الدستور، وفي هذه الحالة ستظل مصر محكومة بنظام قانوني لا يمكن الوثوق به.

معلومات أساسية

في ديسمبر 2012، وعقب موجة كبيرة من الاحتجاجات على الإعلان الدستوري الذي أصدره مرسي والذي حصن بموجبه قراراته ووضعها فوق السلطة القضائية، أمر الرئيس المصري السابق البرلمان الذي هيمن عليه التيار الإسلامي في ذلك الحين بإكمال مشروع الدستور الجديد خلال ثمان وأربعين ساعة ثم طرحه للاستفتاء بعد ذلك بأسبوعين. وعلى الرغم من إقرار ذلك الدستور بنسبة 64 في المائة من الأصوات، إلا أن نسبة المشاركة المنخفضة بواقع 33 في المائة قوضت من شرعيته الشعبية، كما أدت الطبيعة غير الشاملة لجميع الأطياف في عملية كتابة الدستور إلى تحفيز حركة معارضة جماهيرية بلغت ذروتها في النهاية بالإطاحة بمرسي في 3 يوليو.

ونتيجة لذلك، وضعت الحكومة المدعومة من الجيش التي حلت محل مرسي عملية إجراء تعديلات على الدستور على رأس أولوياتها. ففي 8 يوليو أصدرت إعلاناً قضى بتعليق العمل بالدستور ووضع الخطوط العريضة لعملية جديدة تقوم بموجبها لجنة مكونة من عشرة أعضاء من الخبراء القانونيين بإجراء تلك التعديلات. وبعد ذلك قامت لجنة مكونة من خمسين عضواً «تمثل جميع فئات المجتمع والتنوع الديموغرافي» بمراجعة مواد الدستور وتعديلها وإقرارها. وفي حين مثلت اللجنة الأخيرة مختلف ألوان الطيف الاجتماعي، إلا أنها كانت متوافقة من الناحية الأيديولوجية مع التحالف الذي أطاح بمرسي؛ إذ لم يشارك فيها سوى اثنان من الإسلاميين، لم يكن أي منهم من جماعة «الإخوان المسلمين»، في حين شارك فيها عدد كبير من الأحزاب غير الإسلامية التي لم تكن تحصل من قبل سوى على عدد قليل جداً من الأصوات في الانتخابات التي خاضتها.

المتمردون يجنون الغنائم

يتوافق مشروع الدستور الحالي مع رغبات الائتلاف المناهض لمرسي في ثلاثة جوانب. الأول، تقليص مواد الشريعة الإسلامية بكثير عما كان عليه الحال مع الدستور السابق. ففي حين أنه يؤكد أن «مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع» «المادة 2»، إلا أنه يلغي المادة 219، التي حددت مصادر الشريعة التي تصدر على أساسها التشريعات والأحكام. كما أنه يلغي المادة 44، التي تحظر «إهانة أو إساءة معاملة جميع الرسل والأنبياء»، كما يُعدّل المادة المتعلقة بالأزهر، المؤسسة الإسلامية للتعليم الأبرز في البلاد، حيث لم يعد يتوجب الرجوع إليها «في المسائل المتعلقة بالشريعة الإسلامية». وعلى الأخص، يحظر الدستور الجديد قيام الأحزاب الدينية «المادة 74».

الثاني، يمنح الدستور الجديد استقلالاً موسعاً للأجهزة الأمنية والعسكرية ومؤسسات الدولة الأخرى التي شاركت في الإطاحة بمرسي. على سبيل المثال، ينص الدستور المقترح على إنشاء «مجلس أعلى للشرطة» يتعيّن التشاور معه حول جميع القوانين المتعلقة بالشرطة «المادة 207». وبالإضافة إلى منحه «ميزانية مستقلة» لكل هيئة قضائية واستقلالية في «إدارة شؤونها بنفسها» «المادة 185»، فإنه يخول «الجمعية العامة للمحكمة الدستورية العليا» تعيين رئيس المحكمة «المادة 193». كما يخول أيضاً «مجلس القضاء الأعلى» تعيين النائب العام للحكومة «المادة 189»، وهي السلطة التي كانت ممنوحة للرئيس بموجب الدستور السابق.

ويضمن المشروع الجديد وضعاً خاصاً للجيش، حيث تؤكد الديباجة أن الجيش كان ولا يزال «عماد» الدولة منذ عهد محمد علي في القرن التاسع عشر، وتثني على «جيشنا الوطني» الذي «حقق انتصاراً وفقاً لإرادة شعبية كاسحة تمثلت في الثورة المجيدة في الفترة 25 يناير – 30 يونيو» كما أن مشروع الدستور الجديد، مثله مثل الدستور السابق، ينص على اختيار وزير الدفاع من بين ضباط الجيش «المادة 201»، ويحمي استقلالية الجيش بميزانياته من خلال تخويل «مجلس الدفاع الوطني» – الذي تهيمن عليه المؤسسات الأمنية – بمراجعة تلك الميزانية «المادة 203»، كما يسمح بمحاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية «المادة 204». بيد أن مشروع الدستور الجديد يذهب إلى أبعد من ذلك، حيث يتطلب قيام رقابة تشريعية على المحاكمات العسكرية تكون أقل من سابقاتها، وينص على أنه لا يمكن تعيين وزير الدفاع إلا بعد موافقة «المجلس الأعلى للقوات المسلحة» خلال الفترتين الرئاسيتين المقبلتين «المادة 234»، مع تمكين الدولة من محاربة «الإرهاب بكافة أنواعه وأشكاله» «المادة 237» – وهو ما يعد واقعياً تفويضاً مطلقاً للجيش في الحملة الجارية ضد القوى الموالية لـ«الإخوان».

الثالث، يعكس مشروع الدستور الجديد إصرار الأحزاب اليسارية على أن تلعب الحكومة دوراً أكبر في تقديم الخدمات الاجتماعية. فبالإضافة إلى العديد من المسؤوليات التي كانت الدولة تتحملها في الدستور السابق، فإن مشروع الدستور الجديد يلزم الحكومة الآن على «تحقيق العدالة الاجتماعية» «المادة 8»، وتوفير «الموارد الغذائية لجميع المواطنين» «المادة 79»، وضمان «تقديم معاشات تقاعد للمسنين تضمن لهم مستوى معيشي لائق» «المادة 83». كما ينص أيضاً على توفير مستوى مناسب من الإنفاق الحكومي المحدد: يجب أن يُنفق ما لا يقل عن 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على الرعاية الصحية «المادة 18»، و4 في المائة على التعليم « المادة 19»، و 2 في المائة على التعليم العالي «المادة 21»، و1 في المائة على البحث العلمي «المادة 23» – وجميعها يجب أن تنفذ بحلول السنة المالية 2016/2017 «المادة 238».

هل يمكن للتحول السياسي في مصر أن يمضي قدماً؟

إن حقيقة كون الدستور الجديد يعكس الائتلاف الحاكم الحالي في مصر ليست جديدة ولا مفاجئة. فالدستور السابق جسد التحالف الذي كان يحكم قبل أقل من عام، حيث منح مرسي والإسلاميين موطئ قدم في تأسيس أجندتهم الدينية، مع ضمان رضا الجيش من خلال منحه استقلالاً غير مسبوق «انظر المرصد السياسي 2001». ومع ذلك، فإن المستقبل القريب للتحول في مصر يتوقف على ما إذا كان التحالف الحالي أكثر قوة ومتانة من سابقه، الذي انهار بالكاد بعد ستة أشهر من الموافقة على الدستور في أعقاب إجراء استفتاء [ناجح] حوله.

وتعتمد الإجابة على المدى القصير على الاستفتاء الجديد وإمكانية تمرير الدستور في 14–15 يناير. وعلى الرغم من أنه من المتوقع تمريره – حيث لم يسبق وأن كانت نتيجة التصويت على أي استفتاء في مصر بـ «لا» – إلا أن الموافقة بـ «نعم» بنسبة كبيرة وبإقبال كبير من قبل الناخبين وعدم قمع الناخبين هي أمور من شأنها أن تعزز التحالف الحالي وتضفي الشرعية على الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي ستعقب ذلك. وفي المقابل، فإن التصويت على الدستور بـ «نعم» بنسبة قليلة من شأنها أن تقوض جدوى العملية الحالية بشكل كبير، وخاصة إذا كانت عملية التصويت مصحوبة بإقبال ضعيف أو عمليات قمع على نطاق واسع. فذلك سوف يشجع الرافضين للمرحلة الانتقالية «والتحول السياسي في البلاد» على تكثيف احتجاجاتهم، كما أن بعض قادة الأحزاب اليسارية قد ينشق من الائتلاف الحاكم. وكلا السيناريوهين ممكن في الوقت الراهن: إذ تشير استطلاعات الرأي إلى أن الجيش – المؤسسة الرئيسية التي تدعم مشروع الدستور الحالي – لا يزال يحظى بدعم قوي، ولكن الإحباط المصاحب للمرحلة الانتقالية قد تصاعد في الأشهر الأخيرة، واتسع نطاق المشاركين في المظاهرات المناهضة للحكومة المدعومة من الجيش من خارج جماعة «الإخوان»، وخاصة في الجامعات.

وحتى لو أن نجاح الاستفتاء على الدستور سيسمح للتحول السياسي في البلاد بالمضي قدماً، فإن الإنفاق الحكومي الهائل المنصوص عليه في الدستور الجديد غير قابل للاستمرار على المدى الطويل، الأمر الذي يدل على أنه ليس لدى الحكومة الحالية نية لتطبيق الدستور بالكامل. وعلى وجه الخصوص، لو أوفت الحكومة بالمتطلبات الدستورية لإنفاق 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي – وليس مجرد 10 في المائة من ميزانيتها – على خدمات اجتماعية محددة، فإن ذلك يمكن أن يحفز قيام أزمة نقدية حادة من شأنها أن تعرض دعم المواد الغذائية والوقود إلى الخطر، الأمر الذي سيثير غضب قطاعات كبيرة من السكان وربما يوسع نطاق الدعم للمظاهرات المناهضة للحكومة. وتشير أحدث البيانات الاقتصادية إلى وجود خطر كبير من هذا الإنفاق الحكومي الهائل: يشار إلى أن الاحتياطي النقدي في مصر تراجع من 18.6 مليار دولار إلى 17.8 مليار دولار بين أكتوبر ونوفمبر، ولا تتوقع الحكومة استمرار سخاء دول الخليج العربي الغنية إلى ما لا نهاية – بعد أن تعهدت هذه بتقديم 2 مليار دولار إلى القاهرة في أعقاب عزل مرسي. بيد أنه لو حاولت الحكومة تجنب هذه النتائج من خلال عدم تطبيقها للدستور الجديد، فسوف تواصل مصر افتقارها إلى الأسس القانونية التي يحتاج إليها أي نظام سياسي مستقر.

ونظراً لأن مصلحة الولايات المتحدة تكمن في استقرار مصر واتجاهها نحو حكم مدني فعال، يجب أن يأتي رد واشنطن على الاستفتاء القادم مؤكداً لأهدافها على المدى القصير والطويل على حد سواء. ويعني ذلك تشجيع عملية تصويت حرة ونزيهة من خلال التعهد برفع تعليق المساعدات العسكرية لمصر الذي أقرته عقب الإطاحة بمرسي إذا تم إجراء الاستفتاء بشكل صحيح. ولكن حتى لو أن استفتاء ناجح سيؤدي إلى إرهاق مصر بدستور يغرق اقتصادها أو لا يتم تطبيقه إلى حد كبير، فينبغي على واشنطن وحلفائها في المنطقة أن يبدؤوا بدراسة استراتيجيات تهدف إلى تشجيع القاهرة على تنفيذ إصلاحات اقتصادية وسياسية هي في أمس الحاجة إليها.

عن «معهد واشنطن»
وإريك تراجر باحث في معهد واشنطن.

الحسابات الإسرائيلية في المشهد السوري

كتب أكرم البني

ثلاثة أهداف متضافرة يمكن من قناتها النظر إلى محتوى السياسة الإسرائيلية تجاه الصراع المحتدم في سوريا، لا يخفيها تصنع حكومة تل أبيب عدم الاكتراث وادعاء الحياد، ولا تصريحات بعض قادتها عن فقدان النظام لشرعيته، وأنه غير قادر بعد الذي جرى على الحكم.

أولها، تغذية الصراع الداخلي السوري حتى يستمر في استنزاف أطرافه ويمتص طاقة المجتمع ويأخذه نحو المزيد من التفسخ والاهتراء كي تأمن إسرائيل جانبه عشرات السنين القادمات.

والتعويل تالياً على أن يغرق السوريون حتى آذانهم فيما حصل من خراب ودمار وأيضاً بصراعاتهم وتشرذماتهم الداخلية، كي ينسوا الجولان المحتل ويغدو مصيره كمصير لواء إسكندرون، وبما يفضي إلى إزاحة الدور الإقليمي لدمشق وإعادة البلاد إلى ماضيها كميدان لصراعات إقليمية وعالمية بعد أن تمكنت لعقود من لعب دور مؤثر ومقرر في الساحة المشرقية، من خلال التحكم بلبنان أو اللعب بالورقة الفلسطينية أو الضغط كردياً على الجارة تركيا أو إرباك الاحتلال الأميركي في العراق.

إن إسرائيل التي واجهت بالحديد والنار محاولات بعض الناشطين الفلسطينيين والسوريين اختراق الخط الفاصل في ذكرى هزيمة يونيو/حزيران العام الماضي، وبادرت لبناء سور عازل يمتد على طول الجبهة.

وكان وزير الدفاع الإسرائيلي قال وهو يتابع بعض المعارك بين قوات النظام ومجموعات «الجيش الحر» على مشارف هضبة الجولان: إن ما يحصل لا يقدر بثمن.

هي إسرائيل التي راقبت عن كثب استيلاء مجموعات من «الجيش الحر» على مناطق وقرى في الجانب المقابل من الهضبة المحتلة وسهلت معالجة بعض الجرحى والمصابين، وهي ذاتها التي غضت الطرف عن القصف بالطائرات والاختراقات بالأسلحة الثقيلة التي قامت بها قوات النظام في مدينة درعا مع بداية الثورة، ثم سمحت بدخول الدبابات النظامية إلى معبر القنيطرة، لإعاقة سيطرة «الجيش الحر» عليه، متغافلة عمداً عن الحظر المفروض على تحليق الطيران أو دخول السلاح الثقيل إلى المناطق الحدودية تبعاً لاتفاقية فصل القوات الموقعة بين الجانبين في عام 1974.

والحال، أن ثمة عداء أصيلاً عند حكام تل أبيب لقيام نظام ديمقراطي في دمشق يمكن أن يحدث تبدلاً إستراتيجيا في الوضع القائم ويحمل فرصة النهوض بالبلاد وتعزيز قدرتها ومكانتها.

بل المعروف أن لإسرائيل مصلحة عتيقة وعميقة في استمرار الاستبداد والفساد كوسيلة حكم في سوريا بما يلجم حضور المجتمع الحي في المشهد.

ولعلها واحدة من أمنياتها أن يتفاقم الصراع ومنطق العنف هناك وأن يستمر اللجوء إلى حلول قمعية ودموية بدل الدخول في مفاوضات والتوصل إلى حلول سياسية تضمن إصلاحات حقيقية وشاملة، ورهانها دائما أن تنحدر البلاد إلى حالة من الاقتتال الطائفي المزمن وإلى مزيد من التشرذم عوض أن تتحول إلى نموذج للنضال من أجل تحقيق الحرية والديمقراطية.

والهدف الثاني، تكثفه رغبة دفينة في بقاء النظام السوري بصفته نظاما مجربا حافظ على جبهة الجولان آمنة ومستقرة طيلة عقود، ويسهل التوصل معه إلى تفاهمات بشأن القضايا الأكثر حساسية، حتى وإن بدت مواقفه المعلنة والرسمية غير ذلك.

والواقع أن هذه الرغبة قديمة لم تضعفها الاشتباكات والمعارك التي اشتعلت بينهما بالأصالة مرة، في حرب أكتوبر 1973، وبالوكالة مرات في جنوب لبنان أعوام 1978، و1982، و1996، و2006 وفي غزة 2008، و2012 وأكدتها إعلانات تل أبيب المعروفة في أزمات سورية عديدة، عن ضرورة الحفاظ على السلطة القائمة كخيار أفضل، على أن تبقى ضعيفة ومنهكة من أجل لجم اندفاعاتها الإقليمية المؤذية وفرص مساندتها للقوى الفلسطينية واللبنانية المناهضة للكيان الصهيوني.

ويرجح ألا تتبدل هذه الرغبة إلا في حال تيقنت إسرائيل من قدرة حلفائها الغربيين على التحكم بعملية التغيير في سوريا والسيطرة على مجرياتها بما في ذلك ضمان حكومة انتقالية تقودها معارضة معتدلة، تنشغل بأزماتها وبإعادة إعمار ما تخرب، وغير مهتمة بفتح ملف الجولان المحتل.

والحال، أن إسرائيل التي لا تخشى لومة لائم حين تعلن صراحة أنها تميل إلى تمكين النظام القائم وتخشى من وصول الإسلام السياسي إلى سدة السلطة ومن انتعاش التيارات الأصولية والجهادية هناك وما يمكن أن يحمله ذلك من تهديد لأمنها واستقرارها، هي إسرائيل ذاتها التي لا تتأخر في الرد على أية مصادر للنيران، يطلقها وإن خطأ، الجانب الآخر من الحدود السورية.

وقد وجهت ضربات جوية متكررة ضد أهداف عسكرية في العمق السوري، أهمها ضد موقع الكبر القريب من دير الزور أواخر عام 2008، إلى أن طالت طائراتها منذ شهور، مباني ومنشآت هامة في ريف دمشق، ثم بعض المواقع في الساحل السوري، بهدف معلن هو منع وصول أسلحة متطورة إلى حزب الله قد تبدل الستاتيكو القائم، وربما بهدف مستتر هو تدمير بعض أماكن وجود الأسلحة الإستراتيجية.

ثم إن إسرائيل التي تعرض بشكل فضائحي الانتهاكات والارتكابات المروعة التي تجري في سوريا، ويشاع أنها قدمت تقارير توثق استخدام أسلحة محظورة ضد المدنيين في بعض المناطق، ثم معلومات استخباراتية توضح مسؤولية استخدام السلاح الكيميائي في الغوطة الشرقية، هي إسرائيل نفسها التي بذلت ولا تزال تبذل جهودا نوعية عبر النصائح والتحذيرات كي لا يسمح بتغيير نظام وافق على تسليم مخزونه الكيميائي.

وقامت بذلك مرة عبر تشجيع الشرق كالاتحاد السوفياتي والصين على التشدد في دعمه ورد خساراته، ومرة عبر الضغوط كي تمنع الغرب من الاندفاع نحو تقديم دعم عسكري نوعي للمعارضة السورية يمكنه تعديل موازين القوى القائمة، معتمدة في ذلك على اللوبي اليهودي الحاضر ليس فقط في واشنطن والعواصم الأوروبية المؤثرة، وإنما الموجود أيضا في موسكو.

وقد تنامى وزن هذا اللوبي بفعل التشابك مع حوالي مليوني يهودي من أصول روسية هاجروا إلى إسرائيل وبات دوره مؤثرا على قرارات الكرملين المتعلقة بالمنطقة والحدث السوري.

ويذهب البعض إلى إرجاع سبب تشدد قيادة الكرملين في سوريا مقارنة مع مرونتها اللافتة في ليبيا، إلى خدمة السياسة الصهيونية أكثر من الدفاع عن مصالح روسيا الخاصة في المشرق العربي، أو إلى اعتبار الحسابات الإسرائيلية أشبه بالقطبة المخفية فيما نشهده من تبادل أدوار وتناغم بين واشنطن وموسكو في معالجة الأزمة السورية.

والقصد أن لقادة تل أبيب كلمة قوية حول مستقبل الأوضاع في بلد يجاورهم ويحتلون جزءا من أرضه، ولهم الأولوية، عند الغرب والشرق، في تحديد ما يمكن أن يترتب على أي تغيير في سوريا على مصالح دولتهم وأمنها.

وكلنا يتذكر، المواقف المثيرة لإيهود باراك، إن في تحذير الكرملين من مخاطر انتصار الثورة على أمن شعبه، وإن في مطالبة البيت الأبيض بتخفيف الضغط على النظام السوري وتركه لشأنه.

وما يعزز هذا الموقف إدراك قادة إسرائيل أن ميل الثورات العربية هو في محصلته معاد لسياساتها في فلسطين والمنطقة، والمغزى حين يكون موقف إسرائيل ومصلحتها ضد التغيير في سوريا، حتى لو أعلن بعض مسؤوليها عكس ذلك، يعني أن هناك موقفا دوليا لا يمكنه القفز فوق هموم الأمن الصهيوني وحساباته الإستراتيجية.

أما الهدف الثالث فهو الفرصة التي لن تفوتها حكومة تل أبيب في استثمار الصراع السوري لاستنزاف خصومها الإقليميين وإضعافهم ماديا وسياسيا، كإيران وتركيا والدول العربية، وقد بدأت جميعها، بدرجات متفاوتة، الخوض في المستنقع السوري.

ويسأل سائل، ألم يفض التورط الإيراني في حرب الاستنزاف السورية إلى إضعاف طهران وإكراهها على التنازل عما كانت ترفضه والإذعان في مؤتمر جنيف للشروط التي وضعها الغرب وروسيا لمراقبة تخصيب اليورانيوم، لتثبت الأيام أن التهديدات الإيرانية بمسح إسرائيل عن الخارطة ليست سوى تهديدات خلبية لا أساس لها في الواقع؟

وأيضا ألم يفض الولوج التركي في الحدث السوري إلى أعباء وتفاعلات داخلية بدأت تضعف حكومة أردوغان وتحسر طموحها الإقليمي، ومكنت تل أبيب من إفشال محاولاتها ركوب الموجة الفلسطينية لكسب تعاطف الشعوب العربية، محاولات وصلت أوجها بالانسحاب الاحتجاجي لأردوغان من اللقاء مع شمعون بيريز في مؤتمر دافوس عام 2009، ثم تشدد أنقرة اللافت ضد مصادرة تل أبيب بعض الإمدادات الأهلية التركية التي كانت تحاول الوصول إلى غزة، مما أدى إلى سحب السفراء بين البلدين.

وفي المقابل، ثمة غرض إسرائيلي يبدو أشبه بالحسابات البعيدة والإستراتيجية، يندر الحديث عنه ويعتبره البعض انجرارا إلى ميدان التحليلات التآمرية، هو مصلحة حكومة تل أبيب المضمرة في الإبقاء على محور «المقاومة والممانعة» الذي تقوده إيران، لكن ضعيفا، كي تستمر هذه الفزاعة في تهديد العرب، وتشغلهم عنها.

وهذا ما يفسر المماطلة الإسرائيلية في التعامل مع الملف النووي الإيراني برغم التهديدات النارية، ويفسر من جانب آخر صمتها عن الدخول الكثيف لحزب الله في الصراع السوري.

فلا ضير أن يستفيد النظام من دعم حلفائه على أساس مذهبي، لتسعير الصراع الطائفي إلى أبعد مدى، فضلا عن الفائدة بأن يفضي ذلك إلى ضرب أهم كوادره ومقاتليه والإجهاز على ما تبقى من سمعته السياسية كحزب مقاوم.

وبهذه الأهداف الثلاثة تعالج تل أبيب مخاوفها من تطور غير محمود للثورة السورية ومن احتمال سقوط النظام ووصول إسلاميين إلى الحكم، طالما توسلوا في تعبئتهم، شعارات مناهضة الصهيونية وتحرير الجولان والمقدسات في فلسطين.

وهي مخاوف تضاعفت اليوم مع وصول الإسلام السياسي إلى السلطة في عدد من البلدان العربية ومع التحسب الشديد من احتمال تشكل طوق خطير من قوى وأنظمة جديدة يخلقها الربيع العربي، إسلامية كانت أم غير إسلامية، تحيط بها، وتكن لها عداء مستحكما.

والحال، أنه لم يعد يقنع أحدا القول بأن إسرائيل لا تملك رؤية أو حسابات خاصة في البيدر السوري، مثلما لم يعد مقبولا تبرير غموض مواقفها بأنها لا تمتلك أريحية الاحتكاك العلني والصريح مع أحداث داخلية تتفاقم في ساحة العدو.

ثمة في الحقيقة ما يصح تسميته بنهج خاص ومضمر لحكومة تل أبيب في التعاطي مع الحالة السورية يتقصد علانية الحياد وعدم الاكتراث، ويتوسل مواقف مبهمة ومتناقضة وضغوطا مختلفة على حلفائه في الغرب والشرق، لترك باب الصراع مفتوحا وتغذية استمراره بما يفضي إلى استنزاف غالبية القوى المعادية له.

عادة ما يوضع اللوم على إسرائيل في كل أزمة أو محنة وطنية تمر بها، وبرغم وضوح دوافع الثورة السورية ووضوح أسباب العنف السلطوي المفرط الذي قوبلت به، تشي أحاديث الكثيرين باتهامات للعدو الصهيوني بأن له أصابع خفية فيما يحصل.

وتسمع البعض يردد العبارة النمطية، بأن ما يتعرض له الشعب السوري هو مؤامرة تديرها إسرائيل، ربما لإحساسهم بأن تل أبيب تقف وراء المواقف السلبية للغرب والمجتمع الدولي من الانتهاكات المروعة بحق المدنيين السوريين، وربما لأن إسرائيل تبدو الرابح الأكبر من رحى العنف والفتك والتدمير التي تطحن البلاد.

عن «الجزيرة نت»

الجيش التركي وفضيحة الفساد

بشير عبدالفتاح

في خضم تطوراتها المتلاحقة والمثيرة، يستوقف المراقب ما يبدو من غياب لافت وغير معهود لدور الجيش في مجريات الأزمة السياسية التي تعصف بتركيا هذه الأيام. فبرغم أنه يرى نفسه حاميا للجمهورية والعلمانية بموجب عدد من النصوص القانونية والدستورية، التي أشرف العسكر على صوغها وكان معمولا بها حتى أشهر قليلة مضت واتخذت قيادات الجيش منها مسوغا للقيام بانقلاباتها العسكرية الأربعة خلال النصف الثاني من القرن المنصرم، اكتفى الجيش التركي بإصدار بيان عبر موقعه الإلكتروني الرسمي جاء فيه: «إن القوات المسلحة التركية لا تريد التدخل في سجالات سياسية، لكنها ستراقب عن كثب التطورات بشأن هويتها المؤسسية والأوضاع القانونية الخاصة بأعضائها».

وشأنها شأن أزمة تظاهرات ميدان «تقسيم» في حزيران «يونيو» الماضي، شكلت أحداث أزمة الفساد الحالية تحدياً حقيقياً واختباراً صعباً لمدى قدرة مختلف القوى السياسية التركية على التحرر من الاستقواء بالجيش واستدعائه في المعادلة السياسية، فضلاً عن كبح جماح نزوع ذلك الأخير للتدخل في المعترك السياسي. فعلى خلاف ما كان متبعاً في الأزمات والاضطرابات السياسية والمجتمعية كافة في ما مضى، اقتصر الموقف الرسمي للجيش في أزمة أحداث «تقسيم»، كما في أزمة فضيحة الفساد الحالية، على إعلان قياداته التزام النأي بالنفس وعدم الاستعداد لاستغلالها للنيل من أردوغان وحكومته ولو عبر إصدار بيان هو إلى الانقلاب الإلكتروني أو الحدائي أقرب على شاكلة ما جرى قبل عامين ونصف العام حينما أصدر الجيش إنذاراً إلكترونياً لحكومة أردوغان بجريرة إمعانها في محاكمة قيادات عسكرية سابقة وتسريح أخرى على خلفية اتهامات بتدبير مؤامرات انقلابية.

ومن جانبهم، لم يلجأ المتظاهرون أو الفرقاء السياسيون إلى مطالبة الجيش بالتدخل في الأزمة، مثلما كان متبعاً في السابق، حيث كان الجيش هو الملاذ والمخلص للشعب التركي عند نشوب أية أزمات سياسية أو توترات أمنية. ففيما عكف قطاع من الجماهير على التظاهر ضد حكومة أردوغان مطالبين إياها بالاستقالة، اكتفت المعارضة بالاجتهاد في استثمار الأزمة لإعادة تقديم نفسها للجماهير كبديل لحكومة حزب العدالة عبر صناديق الاقتراع، بينما أعلن الجيش حياده التام.

في هذا السياق، برز تأثير إصلاحات أردوغان القانونية والدستورية لإبعاد الجيش عن السياسة، والتي كان آخرها قيام الجمعية العامة للبرلمان التركي في تموز «يوليو» الماضي بتعديل المادة 35 من قانون الخدمة الداخلية للجيش، والتي استند إليها العسكريون في شرعنة وتقنين انقلاباتهم السابقة.

وبرغم أن خبرات دول كثيرة في العالم الثالث مع تدخل جيوشها في السياسة تشي بأن القيود القانونية والدستورية ليست كفيلة وحدها بتلجيم جنوح تلك الجيوش لهكذا تدخل وفق أية صيغة، إذا ما توافرت لها الإرادة أو واتتها الفرصة، خصوصاً إذا ما قوبلت هذه القيود بشيء من الامتعاض لدى بعض الفئات الشعبية، أو كثير من التوجس في صفوف العسكريين، بالتزامن مع تعثر مشروع الدستور الجديد، الذي كان من المفترض أن يخلو من النصوص والمواد التي توفر الغطاء القانوني أو المسوغات الدستورية لتدخل الجيش في السياسة، تبقى إصلاحات حكومة أردوغان وحزمة التعديلات الدستورية والقانونية التي اضطلعت بها معوقاً، لا يستهان بها، أمام تدخل الجيش التركي في السياسة مستقبلاً، بعد إذ نزعت عنه غطاء دستورياً وقانونياً طالما تمترس به ضد انتقادات مناهضيه في الداخل والخارج، مثلما انبلجت من رحم تنسيق واضح بين حكومة أردوغان والغرب في ما يخص مساعي الأتراك لبلوغ حلمهم المزمن بالعروج إلى الفردوس الأوروبي.

وقد لا يكون مستبعداً استشعار قيادات الجيش التراب أفول حكم «العدالة والتنمية»، ومن ثم هدفت من وراء الحياد في أزمة الفساد إلى الترفع عن أية شبهة بالتدخل في السياسة. غير أن ما يثير التساؤل في هذا الصدد، هو محاولة أردوغان إعادة الجيش إلى حلبة السياسة مجدداً عبر الاستقواء به في مواجهة خصومه السياسيين. ففي حين تعمد مغازلته من قبل حينما لوح بإمكانية الاستعانة به في أزمة ميدان «تقسيم» بغية فض التظاهرات وإعادة الاستقرار إلى البلاد، جنح رئيس الوزراء ثانية لاستمالة العسكر والأناتوركيين في صراعه مع جماعة فتح الله غولن وحزبَي الشعب الجمهوري والحركة القومية المعارضين، حيث تعهد أردوغان درس إمكانية تعديل قوانين من شأنها أن تتيح إعادة محاكمة العسكريين.

عن «الحياة» اللندنية